

Distr.: General
28 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

برنامج العمل لعام ٢٠١٤

أولا - ولاية اللجنة

١ - ترد الولاية المنوطة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والولاية المنوطة بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ في قرارَي الجمعية العامة ١٢/٦٨ و ١٣/٦٨ المؤرخين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢ - ففي القرار ١٢/٦٨، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لما تبذله اللجنة من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية، وأحاطت علما بتقريرها السنوي (A/68/35)، بما في ذلك ما ورد فيه من استنتاجات ومن توصيات قيّمة، وطلبت إلى اللجنة أن تواصل بذل كل الجهود لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإلى إيجاد حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني. وأذنت الجمعية العامة للجنة بأن تدخل تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسب ما قد تراه مناسبا، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها التاسعة والستين وما بعد ذلك. وطلبت أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض، وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك



الرجاء إعادة استعمال الورق



إلى اللجنة أن تواصل تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ودعمها، وأن تواصل إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين في أعمالها، ورحبت بإعادة تفعيل الفريق العامل التابع للجنة. وطلبت إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، وإلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية أن تتعاون بصورة تامة مع اللجنة. ودعت جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة. وطلبت إلى الأمين العام أن يعمم تقرير اللجنة على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة، وحثت تلك الهيئات على اتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء. وقررت أن تعلن سنة ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وطلبت إلى اللجنة أن تنظم الأنشطة التي ستقام خلال السنة، بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل توفير كل ما يلزم اللجنة من تسهيلات لأداء مهامها.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٣/٦٨ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة"، أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة المتخذة في هذا الصدد، بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها. وطلبت إلى الشعبة مواصلة رصد ما يطرأ من تطورات فيما يتصل بقضية فلسطين، وتنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والعمل، ضمن الموارد المتاحة، على ضمان المشاركة المستمرة من قبل الشخصيات البارزة والخبراء الدائمي الصيت على المستوى الدولي في هذه الاجتماعات والمؤتمرات، على أن يُستدعوا على قدم المساواة مع أعضاء اللجنة، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني والبرلمانيين، بما في ذلك من خلال الفريق العامل التابع للجنة الذي أُعيد تفعيله، وتطوير وتوسيع نطاق موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد منشورات ومواد إعلامية ونشرها على نطاق واسع، وتطوير وتحسين برنامج التدريب السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين. وطلبت أيضا إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو مناسبة ثقافية بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين، وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم أقصى قدر من الدعم للاحتفال بيوم التضامن وتغطيته إعلاميا على أوسع نطاق. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية تعاونها مع الشعبة، ودعت جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع الشعبة.

ثانيا - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٤ - منذ تقديم تقرير اللجنة الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى الجمعية العامة (A/68/35)، أعربت اللجنة عن تأييدها بشدة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم. وهي لا تزال متفائلة بالمستوى غير المسبوق للمشاركة الدبلوماسية التي أبدتها المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وبلدان المنطقة. وتدرك اللجنة في نفس الوقت مخاطر التصعيد في حال ما إذا تبيّن فشل الجولة الحالية من المفاوضات. وهي تدعو جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية لتهيئة المناخ المناسب لنجاح المحادثات. وتتطلع اللجنة إلى الدخول بحسن نية في مفاوضات مثمرة ومحددة المدة، من شأنها أن تحل جميع مسائل الوضع النهائي بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأن تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل عسكريا وبالكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

٥ - ولا يزال يساور اللجنة بالغ القلق إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك مواصلة بناء المستوطنات، والاعتقالات التعسفية، وتعذيب السجناء والمحتجزين وسوء معاملتهم، بمن فيهم الأطفال، وعمليات هدم المنازل والطرده، لا سيما في القدس الشرقية، والتشريد القسري للمدنيين، وأعمال العنف والتخريب التي يمارسها المستوطنون، والتي بلغت ذروتها خلال موسم حصاد الزيتون، وكذلك أعمال التحريض والاستفزاز التي تُرتكب حول الأماكن المقدسة في القدس، والتي أثارت التوترات وقوضت المفاوضات. وتود اللجنة التأكيد على رفضها التام لجميع الهجمات التي تشن على أهداف مدنية، سواء كانت في شكل غارات جوية أو هجمات بالقنابل أو إطلاق للصواريخ أو إطلاق للنار على مدنيين غير مسلحين.

٦ - ومنذ أن قدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة، واصلت إسرائيل حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تجاهلت حكومة إسرائيل القانون الدولي بشكل سافر، فطرحوا مناقصات لبناء ١٠٦١ وحدة سكنية أخرى في الضفة الغربية و ٢٢٥ وحدة في القدس الشرقية. وإمعانا في التصعيد بشكل غير مسبوق، أعلنت حكومة إسرائيل في ١٢ تشرين الثاني/

نوفمبر عن مناقصات للتخطيط لبناء نحو ٢٤ ٠٠٠ وحدة استيطانية، بما في ذلك ١ ٢٠٠ وحدة في الممر "هأ-١" الحساس، وهو ما أدى إلى تقديم طلبات استقالة من جانب فريق التفاوض الفلسطيني وإلى رد دبلوماسي فوري وقوي من جانب المجتمع الدولي. وجمدت خطط ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في وقت لاحق.

٧ - وتؤكد اللجنة من جديد أن جميع عمليات بناء المستوطنات، بما في ذلك ما يسمى "النمو الطبيعي"، هي عمليات غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف على الفور. وتشكل الأنشطة الاستيطانية انتهاكات جسيمة في إطار اتفاقية جنيف الرابعة، كما تشكل جرائم حرب في إطار المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهي تقوض أيضا بشدة مصداقية عملية السلام. وتدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى مواءمة لوائحها مع القانون الدولي بشأن المستوطنات، وإلى تنفيذها بالكامل.

٨ - وبعد رصد الحالة عن كثب، تود اللجنة أن تعرب عن قلقها إزاء الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه حكومة دولة فلسطين، مما يقوض الإنجازات التي حققتها برنامجها لبناء المؤسسات الوطنية. وتدعو اللجنة جميع الجهات المانحة إلى التعجيل بإيصال المعونة المتعهد بها. وتشعر اللجنة ببالغ القلق لأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواجه تفاقم الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وفي أماكن أخرى، تخوض غمار أزمة مالية، مما اضطرها إلى خفض البرامج والموظفين وأدى إلى احتجاجات من قبل اللاجئين وإلى إضراب موظفي الأونروا عن العمل. وتدعو اللجنة كلا من الجهات المانحة التقليدية والجديدة في الأونروا إلى زيادة ما تقدمه من مساهمات للوكالة، حيث إنها بالإضافة إلى اضطلاعها بمهمة إنسانية حيوية، ما زالت تشكل عاملا حيويا من عوامل الاستقرار في المنطقة.

٩ - وظلت اللجنة تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الحرجة في قطاع غزة المحاصر، التي تفاقم من جراء الفيضانات التي أدت إلى تشريد نحو ١٠ ٠٠٠ شخص، واستمرار أزمة الوقود والكهرباء. وقوبلت تبرعات قطر وتركيا بالوقود بترحيب كبير، وأتاحت استئناف تشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة بعد فترة انقطاع دامت أكثر من شهر واحد، إلا أن السكان لا يزالون يواجهون حالات انقطاع التيار الكهربائي يوميا. وتدعو اللجنة جميع الأطراف المعنية إلى العمل معا بطريقة بناءة من أجل حل أزمة الطاقة الطويلة الأجل في غزة.

١٠ - وفي حين ظل وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قائما في معظم الأحيان، فإن الهجمات الأخيرة التي وقعت عبر الحدود تؤكد هشاشة ذلك الاتفاق. وتدعو اللجنة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك فتح معابر غزة بصورة مستدامة والمصالحة الفلسطينية. والخطر الذي فرضته إسرائيل مرة أخرى على دخول مواد البناء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على إثر اكتشاف نفق عبر الحدود ألغى جزئيا في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وهو ما أتاح مواصلة مشاريع الأمم المتحدة. ومع ذلك، يظل الخطر فيما يتعلق بالقطاع الخاص قائما، وهو ما أدى فعليا إلى تعليق معظم مشاريع البناء.

١١ - وفي حين ترحب اللجنة بالجولات الثلاث لإطلاق سراح الفلسطينيين الذين سجنوا قبل عام ١٩٩٣، والتي جرت آخرها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، لا تزال اللجنة ترى أنه يجب على إسرائيل أن تقوم فوراً ودون أية شروط بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والنساء والمرضى والمُشرَّعين.

ثالثا - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٤

١٢ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٦٨، إلى اللجنة أن تنظم الأنشطة التي ستقام خلال السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، المقرر الاحتفال بها في عام ٢٠١٤، بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية. وترى اللجنة أن الجمعية العامة أصدرت الإعلان في الوقت المناسب، حيث يُتوقع أن تكون سنة ٢٠١٤ سنة بالغة الأهمية في تاريخ صنع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وإذ تحظى اللجنة بدعم شعبة حقوق الفلسطينيين، فإنها ستولي الأولوية القصوى لهذه المهمة.

١٣ - ووفقا للممارسة المتبعة، تقوم الحكومات الوطنية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني بالجزء الأكبر من الأنشطة المضطلع بها في إطار السنوات الدولية. وتعتزم اللجنة التحفيز على تعبئة هذه الفئات المعنية كي يتسنى المضي في الأنشطة ذات الصلة على الصعيد العالمي بطريقة منسقة. وستعلن اللجنة شعار السنة الدولية ومواضيعها الرئيسية.

١٤ - ويتمثل الهدف من السنة الدولية في تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني وتوليد المزيد من الزخم والدعم الدولي من أجل أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، والتي حُرِم منها منذ أمد بعيد. ومن شأن هذه السنة أن تساعد على وضع العناصر التالية في صدارة الاهتمامات الدولية:

(أ) المواضيع الأساسية المتعلقة بقضية فلسطين، حسب الأولويات التي وضعتها اللجنة، مثل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والاستقلال، والدعم المقدم لعملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ب) التطورات الحاصلة فيما يخص العقوبات التي تعترض عملية السلام الجارية، ولا سيما العقوبات التي تتطلب إجراءات عاجلة، مثل المستوطنات والوضع في القدس وحصار غزة والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ج) حشد الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٥ - وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين، تعتزم اللجنة أيضا تشجيع إجراء تحليل متعمق لوضع هؤلاء السجناء وفقا للقانون الدولي، ودراسة المسألة في سياق عملية السلام وتحديد الخطوات العملية لتشجيع التوصل إلى حل.

١٦ - وستقوم اللجنة أيضا بتشجيع إجراء تحليل قانوني شامل للآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، الذي أُتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي مُنحت فلسطين بموجبه مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وهي مستعدة لدعم الجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية لتحقيق اعتراف دولي واسع النطاق بدولة فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧، وللحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة وفي وكالات الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

١٧ - وستقوم اللجنة بحشد الدعم الدولي العاجل للتخفيف من آثار الأزمة المالية والحفاظ على إنجازات برنامج بناء دولة فلسطين. وستقوم اللجنة بحشد المعونة الدولية لاستخدامها في التخفيف من المعاناة الإنسانية وحفز انتعاش الاقتصاد الفلسطيني ودعم برامج وكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع. وستستمر اللجنة في زيادة الوعي بما يتكبده الفلسطينيون من تكاليف اقتصادية من جراء الاحتلال الإسرائيلي، كما ستبحث الترتيبات المؤسسية المناسبة ضمن إطار الأمم المتحدة بغرض توثيقها.

١٨ - وتود اللجنة أن تواصل تشجيع تمكين المنظمات النسائية والشبابية في عملية السلام. وستواصل اللجنة مع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها.

رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٩ - ستقوم اللجنة بتنسيق الاحتفال بالسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني على الصعيد الحكومي الدولي، مع القيام في الوقت نفسه بإشراك منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً وأعضائها. وهي تطلب إلى الأمين العام أن يشجع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة على المشاركة في الاحتفال بالسنة الدولية بتنظيم أنشطة محددة أو إدماج عناصر تتصل بالسنة الدولية في الأنشطة المزمع القيام بها، وتعيين جهات تنسيق تتولى تنسيق الأنشطة من خلال فريق عامل مشترك بين الوكالات.

٢٠ - وستدعم شعبة حقوق الفلسطينيين اللجنة في تنسيق السنة الدولية، حيث ستكفل إدراج جميع الأنشطة ذات الصلة على الجدول الزمني للمناسبات الذي سيوضع على موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت. وستقوم الشعبة بالتنسيق مع الوحدات المعنية في إدارة شؤون الإعلام من أجل إشراك وسائل الإعلام وزيادة الوعي العالمي وإعداد معلومات ومواد بيانية إضافية. كما ستنسّق مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية لضمان الاتساق على نطاق المنظومة وتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة.

٢١ - وستقوم اللجنة بتشجيع الحكومات على تنظيم أنشطة جديدة أو ربط الأنشطة المقررة بالفعل على المستوى الوطني أو الإقليمي بالاحتفال بالسنة الدولية؛ ويمكن للجان الوطنية أن تتولى توجيه هذه الأنشطة، عند الاقتضاء. وستطلب اللجنة من المنظمات الحكومية الدولية تنظيم أنشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وحيث لم تخصص اعتمادات مستقلة من الميزانية للسنة الدولية، سيتعين الاضطلاع بالأنشطة ضمن الموارد القائمة أو الموارد الخارجة عن الميزانية. وسيُنشأ صندوق استثماري لتلقي التمويل من خارج الميزانية.

٢٢ - وستشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على إنشاء لجان توجيهية على الصعيدين الوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء. وستأخذ المنظمات الجامعة الدولية والإقليمية والمحلية القائمة زمام المبادرة في تعبئة الجمهور لمناسبات محددة. وستبادر المنظمات المعتمدة والمراقبون لدى اللجنة إلى القيام بأنشطة للاحتفال بهذه السنة الدولية. وسيستعان بموقع "خطة عمل الأمم المتحدة من أجل فلسطين" (United Nations Platform for Palestine) على شبكة الإنترنت (<http://unpfp.un.org>)، وهو أداة من بين الأدوات التي أطلقتها اللجنة مؤخراً على شبكة الإنترنت، كما سيستعان بالفريق العامل الذي أعيد تنشيطه لحفز وتنسيق جهود المجتمع المدني وتنظيم مناسبات في هذا الصدد.

٢٣ - وستواصل اللجنة، عملاً بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في الجلسات ذات الصلة بالموضوع التي تعقدها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستواصل اللجنة أيضاً رصد الحالة على أرض الواقع وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات البالغة الأهمية التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دولياً.

٢٤ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بالموضوع. وتعتبر اللجنة هذه المشاركة جانباً مهماً من جوانب عملها لتعزيز الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وسيجري في إطار السنة الدولية تشجيع عقد اجتماعات رفيعة المستوى من جانب المنظمات الحكومية الدولية المعنية بمشاركة من اللجنة.

٢٥ - وبالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستواصل اللجنة اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة فلسطين ومؤسسات أخرى، فضلاً عن المجتمع المدني الفلسطيني. ووفقاً للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة شخصيات بارزة وكيانات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني لحضور اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة لزيادة إثراء المحتوى الموضوعي لمداولات اللجنة وتحسين شكلها. وفي هذا الصدد، ستوجه اللجنة انتباه الأمانة العامة إلى ضرورة العمل، ضمن الموارد المتاحة، على ضمان المشاركة المستمرة من قبل الشخصيات البارزة والخبراء الدائمي الصيت على الصعيد الدولي في هذه الاجتماعات والمؤتمرات، على أن توجه إليهم الدعوة على قدم المساواة مع أعضاء اللجنة، على النحو المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة ١٣/٦٨.

٢٦ - وسيواصل مكتب اللجنة إجراء مشاورات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات أن تحقق تفهماً أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢٧ - تعترم اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها الدولية لعام ٢٠١٤ تركيز اهتمام العالم على السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهي تسعى إلى مواصلة حشد دعم واسع النطاق لإيجاد حل سلمي للتراث، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، كما تسعى إلى تعزيز التضامن مع الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم وتقديم الدعم لإعمال حقوقهم. وستواصل اللجنة إشراك الحكومات والبرلمانيين ومنظمات

المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الشبابية والنسائية، لحشد الدعم بهدف التوصل إلى حل عادل للتراع والتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٢٨ - وستركز اللجنة برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية لعام ٢٠١٤ على جملة أمور، منها تعزيز الدعم المقدم لأهداف ومواضيع السنة الدولية وتوسيع نطاق الدعم الدولي لمفاوضات الوضع الدائم من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يشكل جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. وستسهم هذه الاجتماعات في هيئة مناخ يفضي إلى سير المفاوضات بحسن نية، كما ستؤدي إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بالمسائل الجوهرية في هذا الصدد.

٢٩ - وتعتزم اللجنة مواصلة توجيه انتباه المجتمع العالمي إلى التطورات الحاصلة على أرض الواقع، بما في ذلك التطورات التي تقف حجر عثرة أمام المفاوضات والتوصل إلى حل سلمي، ولا سيما الحالة فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية؛ وضرورة إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إنهاء حملتها الاستيطانية، بالإضافة إلى سائر سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والالتزام القانوني من جانب الأطراف الثالثة بعدم دعم إسرائيل أو الإسهام في ما ترتكبه من انتهاكات للقانون الدولي، والمسؤولية عن محاسبة السلطة القائمة بالاحتلال على ما تقوم به من انتهاكات.

٣٠ - وستقدم اللجنة الدعم للإجراءات السلمية التي سيضطلع بها المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحدي إفلات إسرائيل من العقاب والترويج لمفهوم مساءلة إسرائيل عن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني. وستولي اللجنة اهتماما خاصا لتسليط الضوء على مخنة أشد الفلسطينيين تضررا، مثل اللاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين الذين يعيشون في غزة والسجناء السياسيين الفلسطينيين. وستواصل اللجنة حشد التأييد لجهود دولة فلسطين في مجال بناء المؤسسات والدولة ولجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تشجيع وتعزيز استقلال الدولة الفلسطينية وبقيائها.

٣١ - ولدى قيامها بذلك، ومراعاة منها لقيود الميزانية، ستجعل اللجنة من استخدام الموارد بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة أولوية من أولوياتها. وستسعى إلى تنظيم مناسباتها بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية المهمة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لترتيبات تقاسم التكاليف. وستدعو شعبة حقوق الفلسطينيين إلى تبسيط الوثائق مع الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وستقوم بتعبئة وسائل التواصل الاجتماعي وأصحاب المدونات الإلكترونية من أجل تشجيع التغطية العالمية

والتفاعل خلال هذه المناسبات بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وستسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي بين الخبراء المدعوين، وستقوم بتشجيع مشاركة نشطة للحكومات من جميع المجموعات الإقليمية. وستعمل اللجنة، عن طريق مكتبها، على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتبنت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها، وستُبسّط شكل اجتماعاتها ووثائقها، وستعزز التغطية الإعلامية والحضور والتفاعل. وستعتمد التوصيات العملية الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات على أعضاء الأمم المتحدة ككل وستقوم باستعراضها بصورة منتظمة بغية اتخاذ إجراءات للمتابعة، حسب الاقتضاء.

٣٢ - وسيعقد اجتماع خاص للجنة في مقر الأمم المتحدة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، يُخصّص لبدء الاحتفال بالسنة الدولية، ويدعى لحضوره جميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٤، تعزم اللجنة تنظيم مناسبات يُتوقع أن تكسّر بأكملها لجزء مخصص للسنة الدولية أو أن يدمج فيها ذلك الجزء، ومن جملة هذه المناسبات ما يلي:

(أ) اجتماع رفيع المستوى لجامعة الدول العربية، مع اللجنة، يُعقد في القاهرة؛

(ب) حلقة دراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛

(ج) اجتماع دولي للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، يُعقد في كيتو؛

(د) مائدة مستديرة بشأن الجوانب القانونية للوضع الدولي الجديد لدولة فلسطين وبشأن وضع السجناء السياسيين الفلسطينيين في إطار القانون الدولي، تُعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

جيم - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٣٤ - ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠١٤، التعاون بشأن القضايا المتصلة بولايتها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية. وستواصل اللجنة أيضاً مع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة، ولا سيما مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمات إقليمية أخرى، مثل الجماعة الكاريبية. وسيُدعى ممثلو هذه المجموعات والمنظمات إلى تقديم دعمهم لبرنامج اللجنة فيما يخص الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وإلى المشاركة في ذلك البرنامج. وستواصل اللجنة مع هذه المنظمات بهدف تنظيم مناسبات مشتركة في إطار السنة الدولية.

دال - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٣٥ - تعرب اللجنة عن تقديرها الكبير لما تقوم به منظمات المجتمع المدني من أعمال لدعم الشعب الفلسطيني، وعن عزمها الكامل على تعبئة المجتمع المدني لدعم السنة الدولية. وتشجع اللجنة المجتمع المدني وائتلافات منظمات المجتمع المدني على تشكيل لجان توجيهية من أجل تنسيق الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية، مع الاستفادة بشكل كامل من الشبكات القائمة بالفعل. وستدعو اللجنة المجتمع المدني إلى إطلاق مجموعة واسعة من أنشطة الدعوة، مثل المؤتمرات والمحاضرات وجلسات الإحاطة وحلقات العمل والمنتديات ومخيمات الشباب والمعارض والمسابقات والحفلات الموسيقية والمهرجانات الثقافية ومهرجانات الأطعمة وعروض الأفلام وحملات التضامن والعرائض والمناسبات التي تنظم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وتؤيد اللجنة أيضا جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وستواصل اللجنة تقييم برنامج تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والتشاور معها بشأن سبل زيادة مساهمتها خلال السنة الدولية.

٣٦ - وتعتزم اللجنة مواصلة دعوة منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. فمشاركة منظمات المجتمع المدني والشخصيات البارزة والبرلمانيين والمنظمات النسائية وجماعات الشباب وقادتهم، إلى جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، في هذه الاجتماعات من شأنها أن تتيح فرصة فريدة لتعزيز تبادل الآراء والأفكار، وتشجيع الحوار بين الشعوب، وتطوير وتعزيز المبادرات التي تقوم بها جميع طبقات المجتمع الدولي دعما لأهداف السنة الدولية ومواضيعها. وتعتقد اللجنة بأن الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم تحت رعايتها تشجع الحوار فيما بين هيئات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية وتشكل منبرا فريدا للتفاعل بين الجانبين.

٣٧ - وستواصل اللجنة أنشطتها الرامية إلى الاتصال بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية بشأن قضية فلسطين وستواصل تطوير هذه الأنشطة، بالإضافة إلى أنشطة الاتصال التي تضطلع بها بالفعل مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. ومن خلال تنشيط فريقها العامل، ستدخل في مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني المعتمدة والمراقبين. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. وستساهم كذلك الاجتماعات الدورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني التي تُعقد على هامش الاجتماعات والمؤتمرات الدولية للجنة في تعزيز برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني. وترى اللجنة أن موقعها الإلكتروني الذي أُطلق مؤخرا تحت عنوان "خطة عمل من أجل فلسطين" (Platform for Palestine) هو عبارة عن

أداة توعية هامة لتحفيز وتنسيق ما يضطلع به المجتمع المدني من إجراءات عالمية، وتعتمد مواصلة تطوير خطة العمل هذه، وفقا للموارد المتاحة.

٣٨ - وترى اللجنة أن من المهم مواصلة تبادل المعلومات مع المجتمع المدني بشأن الأنشطة الحالية والمقررة. وتعتمد اللجنة أن تطلب من منظمات المجتمع المدني المعتمدة تقديم تقارير دورية عن الأنشطة التي تضطلع بها دعما لحقوق الشعب الفلسطيني إلى فريقها العامل. وتطلب اللجنة من الشعبة الحصول على معلومات عن مبادرات المجتمع المدني وإبلاغها بها بصورة دورية من أجل تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. كما أنها تطلب من الشعبة أن تواصل إصدار نشرة "الأنباء المتعلقة بأعمال المنظمات غير الحكومية" (NGO Action News) التي تصدر مرتين في الشهر، وتحديث صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت (www.un.org/Depts/dpa/qpal/ngo) بصورة منتظمة، وصفحة الشعبة على موقع فيسبوك (www.facebook.com/UN.palestinianrights) بغرض تشجيع تبادل المعلومات والتواصل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٤، ستستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) القيام، كلما كان الأمر مناسباً وممكناً، بتنظيم اجتماعات لمنظمات المجتمع المدني بالتزامن مع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة، أو كاجتماعات مستقلة، ودعماً للسنة الدولية؛

(ب) مشاركة ممثلين عن اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من المناسبات المتعلقة بقضية فلسطين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، ولا سيما في سياق السنة الدولية؛

(ج) عقد اجتماعات تشاور دورية للفريق العامل مع منظمات المجتمع المدني بغية إبقائها على علم بمختلف أنشطة اللجنة، وتشجيعها على تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها ومع اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، وتلقي وجهات نظرها حول أعمال الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص، ومعلومات عن أنشطتها الحالية؛

(د) القيام بشكل دوري بتنظيم أنشطة موازية للفريق العامل مع المتحدثين باسم المجتمع المدني لتوعية الدول الأعضاء والمراقبين لدى الأمم المتحدة بقضايا محددة ذات صلة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني؛

(هـ) تقديم ممثلي منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية والدولية إحاطات دورية عن التطورات على أرض الواقع وعن عملها من أجل دعم تحقيق الحل القائم على وجود دولتين بالوسائل السلمية، ويُدعى إلى حضور هذه الإحاطات جميع الدول الأعضاء والمراقبين لدى الأمم المتحدة، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، وتُعقد في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك على هامش مناسبات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل دورات لجنة وضع المرأة؛

(و) تقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتسهيل مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد تحت رعاية اللجنة أو بدعم منها؛

(ز) مواصلة تطوير موقع "خطة عمل من أجل فلسطين" على شبكة الإنترنت؛

(ح) إعداد مجموعة أدوات للمجتمع المدني تيسيرا لحمالات التضامن.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٤٠ - تعتبر اللجنة تعاونا مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم من أولوياتها البرنامجية، وستواصل تطوير هذا الجانب من عملها. وتؤمن اللجنة إيمانا راسخا بأن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل الرأي العام، وصياغة مبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة، ومناصرة الشرعية الدولية لدعم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وترى اللجنة أن خبرات المشرعين وتنظيماتهم ونفوذهم السياسي يمكن أن تفيد في توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في دولة فلسطين، وفي تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع. وتؤكد اللجنة مجددا أهمية مواصلة تطوير علاقات تعاون أوثق وشراكة فعالة مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية من أجل تشجيع النقاش، داخل كل من هذه البرلمانات، وفيما بين جميع طبقات المجتمع، بشأن السبل الكفيلة بدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة إلى مواصلة إشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها، وستعمل على تنظيم مناسبات مشتركة مع المنظمات البرلمانية الدولية المهمة. فإجراء مشاورات بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية، في المقر وفي جميع أنحاء العالم، حري بأن يحسّن التعاون بين الجانبين بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وتولي اللجنة أهمية خاصة لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها.

هاء - برنامج المنشورات

٤١ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة يشكل مصدرا هاما للمعلومات ونشاطا من أنشطة التوعية التي تسهم في زيادة الوعي على الصعيد الدولي. بمختلف جوانب القضية الفلسطينية، وبأهداف السنة الدولية وغاياتها، وبما تضطلع به الأمم المتحدة من أدوار وتبذله من جهود في هذا الصدد، وبما تقوم به اللجنة من أعمال. وينبغي للشعبة أن تواصل رصد ونشر المعلومات عن التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين، وأن تبرز المعلومات المتعلقة بالسنة الدولية. وينبغي أيضا أن تواصل إصدار المنشورات التالية إلكترونيا أو في شكل نسخ مطبوعة، أو بالصيغتين معا:

- (أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين؛
 - (ب) استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛
 - (ج) استعراض شهري للأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني؛
 - (د) تجميع سنوي للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بقضية فلسطين؛
 - (هـ) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة؛
 - (و) نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛
 - (ز) موجز يصدر مرتين في الشهر عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، بعنوان "أنباء عن أعمال المنظمات غير الحكومية" (NGO Action News)، وهو متاح على صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت؛
 - (ح) "أصول قضية فلسطين وتطورها" (The Origins and Evolution of the Question of Palestine)، الجزء السادس.
- ٤٢ - وتعتقد اللجنة بأن على الشعبة أن تقوم، بالتشاور مع مكتب اللجنة، بمواصلة استعراض المنشورات الحالية وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بالمنشورات التي تحتاج إلى تحديث، ولا سيما الدراسة المتعلقة بقضية فلسطين: الجوانب القانونية.

واو - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٤٣ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل عملها بشأن مواصلة تطوير موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت وتوسيعه وإدارته، بما يشمل نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وتطلب اللجنة إلى الشعبة إنشاء صفحة شبكية مخصصة للسنة الدولية، وذلك بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام. وستُنشر رسائل خاصة مكرسة للسنة الدولية على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالشعبة. وستواصل الشعبة العمل من أجل كفالة أن يكون جمع وثائق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة في إطار نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين شاملاً ويغطي آخر التطورات، وأن يتيسر الدخول إلى النظام وأن يُعرض بطريقة سهلة. وتشجع اللجنة الشعبة على مواصلة تطوير هذه الأداة الهامة من أجل تزويد المستعملين في جميع أنحاء العالم بمعلومات عن مختلف جوانب قضية فلسطين. وينبغي للشعبة أيضاً أن تواصل تقديم المعلومات عن الأنشطة المتعلقة بالسنة الدولية، فضلاً عن أنشطتها وأنشطة اللجنة، عن طريق موقعي فيسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter) وصيغة التلقيح المبسط جدا (RSS feeds)، وإخطار المستعملين بجديد المواد المنشورة في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تبلغ المكتب دورياً بحالة الأعمال المنجزة بشأن النظام وعما يحرز من تقدم في تطويره.

زاي - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٤٤ - في إطار السنة الدولية، ستكرس اللجنة شهراً من الزمن لتعبئة الناس في جميع أنحاء العالم من أجل اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات تضامناً مع الشعب الفلسطيني. وستنتهي تلك الجهود التي ستبذل على مدى شهر واحد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني) وسيُحتفل بها في مقر الأمم المتحدة، ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى. وسينظم معرض فلسطيني و/أو مناسبة ثقافية فلسطينية في المقر، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. وستبحث اللجنة، بالتعاون مع البعثة، إمكانية تنظيم معرض طويل الأجل (٣ إلى ٤ أشهر) في مكان ما في مدينة نيويورك.

حاء - برنامج تدريب موظفي حكومة دولة فلسطين

٤٥ - ترى اللجنة أن شعبة حقوق الفلسطينيين يتعين عليها، في ضوء ما لبرنامج التدريب السنوي لموظفي دولة فلسطين من أهمية وفائدة، أن تواصل في عام ٢٠١٤ تطوير هذا البرنامج وتحسينه. ولا تزال اللجنة ترى أنه من الضروري إيلاء اعتبار خاص لمسألة تحقيق

التوازن بين الجنسين عند اختيار المرشحين للبرنامج. وستُعقد دورات تدريبية في مقر الأمم المتحدة وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وربما في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس، رهنا بتوافر التمويل.

طاء - مواصلة الاستعراض والتقييم

٤٦ - ستواصل اللجنة استعراض برنامج عملها وتقييمه في ضوء الحالة على أرض الواقع والتطورات السياسية المستجدة، وستجري ما يلزم من تعديلات. وستسعى بنشاط إلى الحصول على تعقيبات من المشاركين في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها، ومن الشركاء الآخرين، وإلى تطبيق الدروس المستفادة وأتباع أفضل الممارسات.